

جمهورية مصر العربية

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية عبر البحار فى القانون الدولى العام رسالة

مقدمة من الطالب / سمير محمد عبد الغنى طه

لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور/ أحمد ابو الوفا أستاذ القانون الدولى العام

كلية الحقوق - جامعة القاهرة - عضواً

الأستاذ المستشار/ ماهر عبد الواحد النائب العام - عضواً

١٤٢٢ هـ

القاهرة

٢٠٠١ م



ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي
النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ
يَرْجِعُونَ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من يتطلعا لثمرة كبدِهما
في مشوار حياتهما .
إلى أبى وأمى ..
متعهما الله بالصحة والعافية .
إلى نور عيني وهدى قلبي
إلى زوجتى وأولادى .
أهدى هذا العمل .

الباحث

مَقَلَمَةٌ

باتت مشكلة إساءة إستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ، وزراعتها وإنتاجها وتجهيزها وتوزيعها (والإتجار غير المشروع بها) ، تمثل خطر داهما على صحة البشرية ورفاهها ، وليست الدول أعضاء الجماعة الدولية فى وضع يتيح لها أن تتصدى منفردة لقمع هذا الوباء^(١)، ومن ثم فإن الأمر يتطلب التضامن الدولى ، والعمل الجماعى المتناسق والمتكامل ، من أعضاء المجتمع الدولى كافة^(٢). وكان المجلس الإقتصادى والإجتماعى للأمم المتحدة ، قد قرر دعوة الجمعية العامة إلى أن تدرج مشكلة المخدرات العالمية، فى جدول أعمال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الثالثة^(٣) ، وذلك تعزيزا للجهود الوطنية والعالمية للتصدى لهذه المشكلة الخطيرة .

وتتمثل أهم جوانب التصدى لإساءة إستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ، فى صياغة الإطار القانونى الدولى، وهو ما يمكن أن يسمى (القانون الدولى العام المعاصر للرقابة على المخدرات) ، والذى يشمل : الإتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة

(١) أنظر لواء دكتور / محمد فتحى عيد - المخدرات (الأسباب - الصكوك - البشر) - المملكة العربية السعودية - وزارة الداخلية - سلسلة كتب مركز مكافحة الجريمة ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ص ١٦٢ .
(٢) وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى دعوة مجلس الأمن فى ٣١ يناير ١٩٩٢ للأمين العام للأمم المتحدة الدكتور / بطرس غالى لإعداد تحليل حول سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة، فى إطار الميثاق وأحكامه. وفى أول يوليو ١٩٩٢ قدم الأمين العام برنامج السلام للسلول الأعضاء . والذى شمل الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد إنتهاء النزاع، وقد تعرض لبرنامج فى مقدمته للظروف المتغيرة الجديدة فى المجتمع الدولى، ومنها التجارة غير المشروعة بالمخدرات. أنظر الأستاذة الدكتورة / عائشة راتب - محاضرات غير منشورة - لطلبة دبلوم القانون العام كلية الحقوق - جامعة القاهرة - عام ١٩٩٤ - ص ١٨٢ وما بعدها .

(٣) أنظر

المحتويات

الصفحة

الموضوع

١	مقدمة
١	باب تمهيدى : ماهية مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية
٣	البعض الأول : مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية وأبعادها
٥	المبحث الأول : ماهية المخدرات والمؤثرات العقلية
٦	المطلب الأول : تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية
٨	تعريف المخدرات فى القانون الدولى
٩	تعريف المؤثرات العقلية فى القانون الدولى
١١	العقاقير المخدرة
١١	المطلب الثانى : أهم انواع العقاقير المخدرة ومناطق إنتاجها فى العالم
١٢	أولا : مجموعة الأفيون
١٣	ثانيا : مجموعة الكوكايين
١٤	ثالثا : مجموعة القنب
١٥	رابعا : المخدرات التخليقية
١٥	١- المنشطات
١٦	٢- المهبطات
١٦	٣- المهلوسات
١٦	خامسا : السلائف والكيمائيات
١٧	سادسا : المذيبات والمواد المتطايرة
١٧	المبحث الثانى : الأبعاد الهامة لإساءة استعمال العقاقير المخدرة
١٨	المطلب الأول : إساءة استعمال العقاقير المخدرة تمثل جوهر المشكلة

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : أبعاد مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية	٢٠
الفرع الأول : الأبعاد الإقتصادية	٢١
الفرع الثاني : الأبعاد الإجتماعية	٢٦
الفرع الثالث : الأبعاد الدولية	٢٨
المبحث الثالث : التعاون الدولي لتحقيق المصلحة الدولية المشتركة	
في الرقابة على العقاقير المخدرة	٣٤
المطلب الأول : المصلحة الدولية المشتركة في الرقابة على المخدرات	٣٤
أولا : على الصعيد الدولي	٣٦
ثانيا : على الصعيد الإقليمي	٣٨
المطلب الثاني : التعاون الدولي للرقابة على العقاقير المخدرة	٤٠
الفرع الأول : مبدأ التعاون الدولي	٤٠
الفرع الثاني : فاعليات التعاون الدولي لتحقيق المصلحة الدولية في	
الرقابة على العقاقير المخدرة	٤٢
١- التعاون الدولي في السيطرة على التجارة المشروعة	٤٣
٢- التعاون الدولي للوقاية من الطلب غير المشروع	
(خفض الطلب)	٤٥
٣- قمع الاتجار غير المشروع	٤٥
٤- العلاج وإعادة التأهيل	٤٧
المطلب الثاني : الرقابة الدولية على المخدرات والمؤثرات العقلية	٤٩
المبحث الأول : الرقابة الدولية العامة	٥٠
المطلب الأول : الإتفاقيات الدولية المعاصرة للرقابة على العقاقير المخدرة	٦١
الفرع الأول : الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١	٦٤

الموضوع _____ وع الصفحة

- الفرع الثانى : الإتفاقيه الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ فى صيغتها
 المعدلة ببرتوكول ١٩٧٢ ٦٩
- الفرع الثالث : إتفاقيه المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ٧٢
- الفرع الرابع : إتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع
 بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ ٧٨
- المطلب الثانى : الأجهزة الدولية المعاصرة للرقابه على المخدرات ٨٧
- الفرع الأول : الأجهزة الدولية المختصة بالرقابه على المخدرات ٨٨
- أولا : لجنة المخدرات CND ٨٨
- ثانيا : الهيئة الدولية للرقابه على المخدرات INCB ٩١
- ثالثا : برنامج الأمم المتحدة للرقابه الدولية على المخدرات
 UNDCP ٩٩
- الفرع الثانى : المنظمات الدولية المهتمه بشئون المخدرات ١٠٦
- ١- منظمة الصحة العالميه WHO ١٠٦
- ٢- منظمة التربية والعلوم والثقافه UNESCO ١٠٧
- ٣- منظمة الأغذية والزراعة FAO ١٠٨
- ٤- منظمة العمل الدولية OIT ١٠٨
- ٥- معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الإجتماعى ١٠٩
- ٦- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية INTERPOL ١٠٩
- ٧- مجلس التعاون الجمركى ١١١
- المبحث الثانى : الرقابه الدولية الإقليمية ١١٢
- المطلب الأول : إتفاقيه العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات
 والمؤثرات العقلية " تونس ١٩٩٤ " ١١٤
- المطلب الثانى : الأجهزة العربية للرقابه على المخدرات ١٢١
- الفرع الأول : المكتب العربى لشئون المخدرات ١٢١

الفرع الثاني :	الأجهزة العربية ذات الإهتمام بالمسائل المتعلقة بالعقاقير	١٢٥
المخدرة		١٢٥
المبحث الثالث :	المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة بين القانون	
الدولى العام والقانون الداخلى		١٢٧
المبحث الأول :	القانون الدولى العام المعاصر للرقابة على المخدرات	
ومصادره		١٣١
المطلب الأول :	التعريف بالقانون الدولى العام المعاصر للرقابة على	
المخدرات		١٣٢
المطلب الثانى :	مصادر القانون الدولى العام المعاصر للرقابه على	
العقاقير المخدرة		١٣٥
الفرع الأول :	المعاهدات الدوليه	١٣٨
تعريف المعاهدة الدوليه		١٣٩
سمات المعاهدات الدوليه المعاصرة للرقابه على المخدرات		١٤٢
١- معاهدات شارعها		١٤٢
٢- إمتداد أثرها الى الدول غير الاطراف		١٤٢
٣- معاهدات عامة ومعاهدات خاصة		١٤٤
٤- إتفاقيات دوليه هامه تتطلب التصديق عليها		١٤٤
٥- إمكانية التحفظ على بعض أحكامها		١٤٥
٦- الإسحاب		١٤٦
الفرع الثانى :	قرارات المنظمات الدوليه	١٤٨
اولا :	سمات قرارات المنظمات الدوليه المنشئة لقواعد قانونيه	١٤٨
ثانيا :	المجالات التى تؤدى فيها قرارات المنظمات الدوليه الى	
نشأة قواعد قانونيه دوليه		١٥٠

المبحث الثانى : الطبيعة القانونية للعلاقة بين القانون الدولى العام	
والقانون الداخلى	١٥٢
المطلب الأول : العلاقة بين النظام القانونى الدولى والنظام	
القانونى الداخلى	١٥٤
المطلب الثانى : الطبيعة القانونية للعلاقة بين القانون الدولى العام والقانون	
الداخلى فى مصر	١٦٠
الفرع الأول : الطبيعة القانونية للاتفاقيات الدولية فى النظام	
القانون المصرى	١٦٠
الفرع الثانى : موقف القضاء الجنائى المصرى من الاتفاقيات الدولية	١٦٣
أولا : مبدأ إستقلال القانون الجنائى عن القانون الدولى	١٦٣
ثانيا : التطبيق القضائى للقانون الدولى والقانون الجنائى المصرى فى مجال	
مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية	١٦٥
ثالثا : تقدير موقف القضاء الجنائى المصرى	١٧٢
المبحث الأول : الإطار القانونى لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات	
والمؤثرات العقلية عبر البحار	١٧٧
الفصل الأول : النظام القانونى للسفن والمفهوم الدولى للإتجار غير	
المشروع	١٨١
المبحث الأول : النظام القانونى للسفن	١٨٣
المطلب الأول : ماهية السفينة البحرية	١٨٣
المركز القانونى لملاحقات السفينة	١٨٥
المطلب الثانى : أنواع السفن	١٨٦
أولا : السفن العامة	١٨٧

الموضوع	الصفحة
ثانيا : السفن الخاصة	١٩٠
ثالثا : السفن الدولية	١٩٢
المطلب الثالث : جنسية السفينة	١٩٣
الفرع الأول : علم السفينة	١٩٤
الرابطة الحقيقية بين السفينة والدولة التى تحمل جنسيتها	١٩٥
أعلام المجاملة	١٩٦
إثبات جنسية السفينة	١٩٧
جنسية السفينة فى التشريع المصرى	١٩٧
تسجيل السفن فى القانون المصرى	١٩٨
إجراءات تسجيل السفن فى جمهورية مصر العربية	١٩٩
القانون الواجب التطبيق على السفن التى ترفع العلم المصرى	٢٠٢
الفرع الثانى : الآثار القانونية لعلم السفينة	٢٠٢
أولا : الحق فى رفع علم دولة واحدة	٢٠٢
ثانيا : مبدأ إختصاص دولة العلم	٢٠٤
ثالثا : حماية دولة العلم	٢٠٧
المبحث الثانى : المفهوم القانونى الدولى للإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية	٢٠٩
المطلب الاول : ماهية الإتجار غير المشروع فى القانون الدولى	٢٠٩
١- فى الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١	٢٠٩
٢- فى إتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١	٢١٠
٣- فى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع لسنة ١٩٨٨	٢١٠
المطلب الثانى : طبيعته القانونية لجرائم الإتجار غير المشروع	٢١٤
الفرع الاول : الطبيعة الداخليه للإتجار غير المشروع	٢١٦

الموضوع _____

الصفحة

٢١٩	الفرع الثانى : الطبيعة الدولية للإتجار غير المشروع
٢٢٣	الفرع الثالث : الطبيعة العالميه للإتجار غير المشروع
٢٢٧	البَحْثُ الثَّانِي : النظام القانونى للسفن فى أعالى البحار
٢٢٨	المبحث الاول : أعالى البحار
٢٢٩	أولاً : البحر العالى
٢٣٠	ثانياً : المساحات البحرية التى تعتبر جزءاً من أعالى البحار
٢٣٠	١ - المنطقة الإقتصادية الخالصة
٢٣٧	٢ - الجرف القارى
٢٣٨	٣ - المنطقة المتاخمة
٢٤١	مبدأ حرية أعالى البحار
٢٤٣	المبحث الثانى : حريات أعالى البحار
٢٤٤	حريه الملاحة
٢٤٦	واجبات دولة العلم
٢٤٩	المبحث الثالث : ضوابط حريات أعالى البحار
٢٥٠	المطلب الأول : القيود العامه على مبدأ حريه أعالى البحار
٢٥٠	الفرع الأول : مراعاة مصالح الدول الأخرى والأنشطه فى المنطقة
٢٥٤	الفرع الثانى : تخصيص أعالى البحار للأغراض السلميه
٢٥٦	المطلب الثانى : الرقابه على السفن فى أعالى البحار
٢٥٨	الفرع الاول : السفن الخاضعة للرقابة
٢٦٠	الفرع الثانى : حق المطاردة الحاره
	الفرع الثالث : مكافحة الإتجار غير المشروع بالعقاقير المخدره
٢٦٣	قيد على مبدأ حريه أعالى البحار

..... خليج العقبة - ٣١٠

الموضوع وع

الصفحة

المطلب الثاني : المضايق	٣١٣
أولاً : النظام القانوني لعبور المضايق في القانون الدولي للبحار	٣١٣
١- نظام المرور العابر	٣١٤
٢- نظام المرور البرئ	٣١٧
٣- المضايق التي تخرج عن نطاق القانون الدولي للبحار	٣١٩
ثانياً : النظام القانوني للمياه التي تشكل مضايق مستخدمة للملاحة الدولية	٣٢٠
ثالثاً : النظام القانوني للمضايق في الوطن العربي	٣٢١
١- مضيق جبل طارق	٣٢١
٢- مضيق تيران	٣٢٢
٣- مضيق باب المندب	٣٢٦
٤- مضيق هرمز	٣٢٨
رابعا : قمع الإتجار غير المشروع بالمضايق	٣٣٠
المطلب الثالث : الأرخبيلات والجزر	٣٣١
أولاً : مفهوم الأرخبيل	٣٣١
خطوط الأساس الأرخبيلية	٣٣٢
حق المرور البرئ عبر المياه الأرخبيلية	٣٣٤
حق المرور الأرخبيلي	٣٣٥
الإختصاص على السفن أثناء ممارستها حق المرور الأرخبيلي	٣٣٦
ثانياً : المسطحات البحرية للجزر	٣٣٧
المطلب الثاني : الأحكام القانونية الدولية لمكافحة الإتجار غير المشروع	
عن طريق البحر وقواعد تنفيذها	٣٤١
الفصل الأول : الأحكام القانونية الموضوعية لمكافحة الإتجار غير المشروع عن طريق البحر	
طريق البحر	٣٤٧

- المبحث الأول : القواعد القانونية لمكافحة الإتجار غير المشروع
عن طريق البحر فى المادة (١٧) من إتفاقية ١٩٨٨ ٣٤٨
- المطلب الأول : قمع الإتجار غير المشروع عن طريق البحر فى المشروع
التمهيدى للإتفاقية ٣٥١
- الرؤيه المصريه حول المشروع التمهيدى للإتفاقية فيما يتعلق بالإتجار
غير المشروع بحراً ٣٥٤
- المطلب الثانى : التعديلات التى طرأت على النص المقترح ٣٥٨
- المطلب الثالث : الأحكام القانونيه لمكافحة الإتجار غير المشروع عن طريق البحر
فى المادة (١٧) من إتفاقية ١٩٨٨ ٣٦٧
- المبحث الثانى : المبادئ العامه لتنظيم مكافحة الإتجار غير المشروع بحراً ٣٧٢
- المطلب الأول : الإحترام التام للإختصاص القضائى للدول ٣٧٥
- أولاً : الإختصاص القضائى للدولة الساحلية على بحرها
الإقليمى ٣٧٦
- ثانياً : إيلاء الإعتبار الواجب لإختصاص دولة العلم ٣٧٨
- المطلب الثانى : مبدأ حرية الملاحة وحصانات السفن العامه ٣٨١
- المطلب الثالث : المراعاة الواجبة لتأمين السلامة فى البحار وعدم الإضرار
بمصالح الدول الأخرى ٣٨٧
- المبحث الثالث : القانون الواجب التطبيق على جرائم الإتجار غير المشروع
عن طريق البحر ٣٩٠
- ١- قانون دولة العلم ٣٩٢
- ٢- قانون الدولة التى يرتكب فى إقليمها الإتجار غير المشروع ٣٩٣
- ٣- قانون الدولة القائمة بال ضبط ٣٩٤
- ٤- قانون الدولة المستهدفة بالإتجار غير المشروع ٣٩٧
- ٥- قانون الدولة التى يكون مرتكب الجريمة أحد رعاياها ٤٠٠

المبحث الثاني : الأحكام القانونية الإجرائية لمكافحة الإتجار غير المشروع عن

- طريق البحر ٤٠٣
- المبحث الأول : الإختصاص القضائي ٤٠٥
- المطلب الأول : الإختصاص القضائي على السفن الأجنبية ٤٠٦
- المطلب الثاني : الإختصاص القضائي على السفن عديمة الجنسية ٤١٠
- المطلب الثالث : الإختصاص القضائي على السفن المشبوهة ٤١٢
- المبحث الثاني : الإجراءات القانونية الدولية للتدخل في شأن السفن ٤١٤
- المطلب الأول : التعاون والتنسيق بين الدول المعنية ٤١٥
- المطلب الثاني : التدابير التي تتخذ ضد السفينة ٤٢١
- ١- إعتلاء السفينة ٤٢٤
- ٢- تفتيش السفينة ٤٢٥
- ٣- ضبط أدلة الجريمة ٤٢٦
- المطلب الثالث : تكاليف التدابير التي تتخذ ضد السفن ٤٢٧
- المبحث الثالث : السلطات المختصة بالتعاون البحري ٤٣٠
- المطلب الأول : السلطة المختصة بتنسيق التعاون البحري ٤٣١
- المطلب الثاني : السلطة المختصة باتخاذ التدابير نحو السفن ٤٣٧
- المبحث الثالث : قواعد تنفيذ الأحكام القانونية الدولية لمكافحة الإتجار غير المشروع عن طريق البحر، والمسئولية الدولية عن الأضرار المترتبة على مكافحة البحرية وتسوية المنازعات الدولية الناشئة عنها ٤٤١
- المبحث الأول : قواعد تنفيذ الأحكام القانونية الدولية لمكافحة الإتجار غير المشروع عن طريق البحر ٤٤١

- المطلب الاول : الإطار العام لتنفيذ الأحكام القانونية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع عن طريق البحر فى إتفاقية سنة ١٩٨٨ ٤٤٥
- الفرع الاول : إطار التعاون البحرى لمكافحة الإتجار غير المشروع ٤٤٥
- الفرع الثانى : مقترح الأسلوب التنفيذى للتعاون الدولى البحرى ٤٥٠
- الفرع الثالث : مشروع المبادئ العامة للتعاون الدولى البحرى ٤٥٦
- الفرع الرابع : الرؤية المصرية حول مشروع مبادئ التعاون البحرى ٤٦٦
- المطلب الثانى : المبادئ العامة للتعاون الدولى البحرى لقمع الإتجار غير المشروع بالمخدرات ٤٧٣
- الفرع الاول : تعزيز الإطار القانونى لمكافحة الإتجار غير المشروع عن طريق البحر ٤٧٤
- الفرع الثانى : الالتزام بتبادل المعلومات ٤٧٨
- الفرع الثالث : الالتزام بتطوير أجهزة مكافحة ٤٨٢
- الفرع الرابع : إجراءات تعزيز التعاون الدولى البحرى ٤٨٥
- المبحث الثانى : المسئولية الدولية عن الأضرار المترتبة على عمليات مكافحة البحرية وتسوية المنازعات الدولية الناشئة عنها ٤٨٧
- المطلب الاول : المسئولية الدولية عن الأضرار المترتبة على عمليات مكافحة البحرية ٤٨٧
- الفرع الأول : الأحكام العامة للمسئولية الدولية ٤٨٧
- اولا : شروط المسئولية الدولية ٤٨٨
- ثانيا : تطبيق المسئولية الدولية (الحماية الدبلوماسية) ٤٩١
- ثالثا : آثار المسئولية الدولية ٤٩٤
- الفرع الثانى : المسئولية عن الأضرار المترتبة على إتخاذ إجراءات ضد سفينة ٤٩٥
- المبدأ العام لمسئولية التعويض عن الأضرار ٤٩٧

٤٩٨	مسئولية الدولة المتدخلة عن الأضرار
	المطلب الثانى : قواعد تسوية المنازعات الدولية الناشئة عن المكافحة
٥٠١	البحرية
٥٠٢	أولاً : ماهية النزاع الدولى
٥٠٣	ثانياً : القواعد العامة لتسوية المنازعات الدولية فى اتفاقية ١٩٨٨
٥١١	ثالثاً : قواعد تسوية المنازعات الدولية فى إتفاقية قانون البحار ١٩٨٢
	رابعاً : الإتفاقية الواجبة التطبيق على المنازعات الدولية المترتبة على
٥١٤	عمليات المكافحة البحرية
	المسائل المتعلقة : وسائل تعزيز المكافحة البحرية للتصدى للإتجار غير المشروع
٥١٧	بالمخدرات والمؤثرات العقلية
٥٢١	إتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الإتجار غير المشروع بحراً
٥٢٤	المبحث الأول : الأحكام الموضوعية باتفاقية مجلس أوروبا
٥٢٥	المطلب الأول : الإختصاص القضائى
٥٢٥	الفرع الأول : المبدأ العام (إختصاص دولة العلم)
٥٣١	الفرع الثانى : ترخيص دولة العلم
٥٣١	ماهية ترخيص دولة العلم
٥٣٧	جنسية السفينة
	الفرع الثالث : الإجراءات التى تتخذها الدولة المتدخلة بموجب ترخيص
٥٤٢	دولة العلم
٥٤٢	أولاً : الإجراءات الأصلية
٥٥٢	ثانياً : الإجراءات الوقائية أو الإحتياطية
	الفرع الرابع : ممارسة دولة العلم لإختصاصها القضائى المفضل
٥٥٣	(الصفة الإحتياطية لإختصاص الدولة المتدخلة)

الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى : آليه تنفيذ الإتفاقية	٥٥٩
١- السلطات المختصة	٥٥٩
٢- الإتصال بين الهيئات المعنية	٥٦٠
٣- نموذج الطلب ولغاته	٥٦١
٤- إعفاء الطلبات من التوثيق	٥٦٢
٥- مضمون الطلب	٥٦٢
٦- قيام دولة العلم بإبلاغ أصحاب السفن	٥٦٣
٧- قصر الإستخدام على جرائم الإتجار غير المشروع	٥٦٤
٨- ضمان السريه	٥٦٤
٩- الإلتزام بتنفيذ الإجراءات بالسفن الحربيه والحكوميه	٥٦٥
المطلب الثالث : الآثار الناتجه عن تنفيذ الإتفاقية	٥٦٦
الفرع الأول : تكاليف تنفيذ الإجراءات التى قررتها الإتفاقية	٥٦٦
الفرع الثانى : الأضرار الناتجة عن تنفيذ إجراءات المكافحة	٥٦٨
الفرع الثالث : تسويه المنازعات	٥٧١
المبحث الثانى : الأحكام العامه للاتفاقية	٥٧٣
المطلب الأول : طبيعة الإتفاقية ونطاق تطبيقها	٥٧٣
الفرع الأول : نشأة الإتفاقية ودخولها حيز التنفيذ	٥٧٤
الفرع الثانى : نطاق تطبيق الإتفاقية	٥٨٢
المطلب الثانى : العلاقة بالإتفاقيات والمعاهدات الأخرى	٥٨٤
أولا : العلاقة بين الإتفاقية الأوربيه وإتفاقية فيينا	٥٨٥
ثانيا : مدى إمكانية إبرام إتفاقيات أخرى فى إطار هذه الإتفاقية	٥٨٦
المطلب الثالث : تنفيذ الإتفاقية وإنهاؤها	٥٨٧
أولا : آلية تنفيذ الإتفاقية	٥٨٧
ثانيا : إنهاء الإتفاقية	٥٩٠

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : التسليم المراقب	٥٩١
المبحث الأول : مفهوم التسليم المراقب وأنواعه وأهدافه	٥٩٤
١- مفهوم التسليم المراقب	٥٩٤
٢- أنواع التسليم المراقب	٥٩٥
٣- أهداف التسليم المراقب	٥٩٨
ضوابط تنفيذ التسليم المراقب	٦٠٠
التسليم المراقب للمهربات البحرية	٦٠٢
المبحث الثاني : التسليم المراقب فى الإتفاقيات الدولية	٦٠٣
أولا : الإتفاقية الوحيدة وإتفاقية المؤثرات العقلية	٦٠٣
ثانيا : إتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨	٦٠٦
ثالثا : الإتفاقية العربية لسنة ١٩٩٤	٦٠٨
المبحث الثالث : التسليم المراقب الدولى (الخارجى) فى بعض التشريعات	٦١٠
أولا : على الصعيد الدولى	٦١١
١- التشريع الألمانى	٦١١
٢- التشريع الفرنسى	٦١٢
٣- التشريع البريطانى	٦١٣
٤- التشريع بالولايات المتحدة الأمريكية	٦١٤
ثانيا : على الصعيد العربى	٦١٥
١- القانون العربى الموحد النموذجى	٦١٥
٢- التسليم المراقب فى القانون المصرى	٦١٦
المبحث الثالث : مواجهه ظاهرة غسيل الأموال	٦١٩
المبحث الأول : غسيل الأموال - المفهوم والأساليب	٦٢٢
المطلب الأول : ماهية غسيل الأموال	٦٢٢

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : أساليب غسيل الأموال والعوامل المسهلة له	٦٢٤
المبحث الثاني : تجريم عمليات غسيل الأموال فى القانون الدولى العام	٦٣٣
المطلب الأول : إتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨	٦٣٤
المطلب الثانى : إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو ٢٠٠٠)	٦٤٢
المبحث الثالث : تجريم عمليات غسل الأموال فى القانون الدولى الإقليمى	٦٤٦
المطلب الأول : إتفاقية مجلس أوروبا لقمع غسيل الأموال لسنة ١٩٩٠	٦٤٦
المطلب الثانى : الإتفاقية العربية لمكافحة الإبتجار غير المشروع	
لسنة ١٩٩٤	٦٤٩
المطلب الثالث : التصدى لظاهرة غسيل الأموال فى القوانين الوطنية وأثره فى تعزيز التعاون البحرى للتصدى للإبتجار غير المشروع	٦٥١
تجريم غسل الأموال فى قوانين بعض الدول	٦٥١
قانون غسيل الأموال فى مصر	٦٥٣
أثر التصدى لظاهرة غسيل الأموال فى تعزيز التعاون البحرى للتصدى للإبتجار غير المشروع	٦٥٦
خاتمة	٦٦٠
قائمة المراجع	٦٧٣

مَشَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ

**مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية
عبر البحار في القانون الدولي العام
(مستخلص)**

تعتبر مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة، من أخطر أشكال الدمار الإنساني على العالم، ويتطلب التصدي لها، تعزيز تعاون أعضاء الأسرة الدولية، في إطار قواعد القانون الدولي العام .

ويشير الواقع الميداني للمكافحة، إلى أن الشحنات الكبرى من المواد المخدرة تُهرب من الإنتاج إلى دول الاستهلاك عبر البحار، وقد إنطوت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨م، وإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م، على الأحكام الموضوعية والإجرائية والمبادئ العامة في القانون الدولي للمكافحة البحرية .

وتفادياً لمخاطر المكافحة البحرية، فإنه يتعين على الدول أن تعزز تعاونها، بإبرام إتفاقيات دولية، والأخذ بإسلوب التسليم المراقب، والتصدي لظاهرة غسل الأموال .